ORGANISATION OF ISLAMIC COOPERATION
GENERAL SECRETARIAT

ORGANISATION DE COOPERATION ISLAMIQUE
SECRETARIAT GENERAL

منظمة التعاون الإسلامي
الأمانة العامة

OIC/4-WCOD/2012/CS/SG.REP

الأصل: إنجليزي

تقرير الأمين العام حول شؤون المرأة
مقدم إلى
الدورة الرابعة للمؤتمر الوزاري حول دور المرأة في تنمية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

"تعزيز مشاركة المرأة ودورها في التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"

جاكرتا، جمهورية إندونيسيا
20 -22 محرم 1434هـ
04 – 06 ديسمبر 2012م

مقدمة:

1. في إطار برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي الصادر عن الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في مكة المكرمة في ديسمبر 2005، وبموجب الميثاق الجديد لمنظمة التعاون الإسلامي الذي اعتمدته الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت يومي 13 و14 مارس 2008 في دكار، جمهورية السنغال ، برزت إلى الوجود عدد من التحديات والمسؤوليات الجديدة في مجالات الشؤون الاجتماعية بصفة عامة، وفيما يتعلق بشؤون المرأة على وجه الخصوص، تستوجب إجراء دراسة جادة وبذل جهود حثيثة من جانب الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي وأجهزتها ذات الصلة وكذا الدول الأعضاء.

2. ظل موضوع النهوض بالمرأة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يشكل أحد أولوياتي منذ أن توليت مهامي أميناً عاماً للمنظمة عام 2005. وعليه، فقد اتخذت مبادرة عقد أول اجتماع على المستوى الوزاري في اسطنبول بتركيا عام 2006، وهو اجتماع شكل حدثاً بارزاً، إذ حدد خطاباً جاداً بشأن وضع خطة عمل من شأنها تمكين المرأة المسلمة من أن تتبوأ مكانتها اللائقة بها في مجتمعاتنا والنهوض بدورها المناط بها باعتبارها مواطنة مسؤولة. وقد تعزز الزخم الذي تمخض عنه الاجتماع الأول في الاجتماعات التالية، مع تحقيق نتائج إيجابية مثل خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة.

3. وقد جاءت جهود الأجهزة الفرعية ومؤسسات المتخصصة والمنتمية مكملة لجهود الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في هذا الصدد.

4. تعد الأسرة نواة المجتمع ومؤسسة ذات أهمية في حياة الإنسان. وتواجه المرأة، بوصفها مكوناً أساسياً من مكونات مجتمعاتنا، طائفة من التحديات والمسائل الصعبة فيما يخص النهوض بوضعها بصفة مجملة. وفي هذا السياق، ينصب تركيز منظمة التعاون الإسلامي، بالتعاون مع شركائها، على بعض المجالات الأساسية للنهوض بالمرأة وتمكينها على شتى المستويات من أجل تحسين وضعها وحماية حقوقها. كما أن منظمة التعاون الإسلامي ملتزمة بملاءمة وضع الأطفال والشباب في المجتمع وحريصة على تمكينهم من التعليم وتهيئة الظروف الملائمة لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

5. وتحقيقا لهذه الغاية، تركزت جهودنا أساسا على حماية حقوق المرأة، والقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة والقضاء على الفقر، وتوفير ما يكفي من الموارد ومن الدعم باعتبارها عناصر أساسية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وزيادة مشاركتها في صنع القرار، وتوفير فرص متكافئة للمرأة من خلال الحصول على تعليم يتسم بالجودة، والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بما في ذلك العنف وفي مقدمته العنف المنزلي. وقد عملت الأجهزة الفرعية والوكالات

المتخصصة والأجهزة المنتمية لمنظمة التعاون الإسلامي والدول الأعضاء على تكميل نشاطات الأمانة العامة للمنظمة.

6. تعد المرأة من بين أضعف الفئات ويتعين علينا ضمان الرقي بها ومنحها الرعاية اللازمة والتسهيلات والفرص الكافية. ويجب أن تتاح لها سبل الوصول إلى التعليم الحديث الذي سيمكنها من تعزيز قاعدتها لاستيعاب الابتكارات الحديثة والتطورات في مجال العلوم والتكنولوجيا. كما ينبغي النهوض بالمرأة التي تشكل ما يقرب من نصف عدد السكان بلداننا لزيادة تحسين ثقتها بنفسها في مساهمتها في المجتمع. كما يجب علينا توفير التسهيلات اللازمة للمرأة في العالم الإسلامي لتطوير نفسها لتكون أما صالحة قادرة على تربية الأطفال أحسن تربية وتصبح شريكا فعالا في التنمية الشاملة للأمة.

7. كما أن الوضع في بعض الدول الأعضاء أدى إلى تفاقم الأوضاع في شتى مناحي الحياة. كما أن تنامي آفة الفقر والبطالة والضرر المستمر الذي لحق بالبنية التحتية والمؤسسات التعليمية ومرافق الصحة والبيئة، قد زاد من معاناة النساء والأطفال هناك.

8. إن المرأة جزء لا يتجزأ من عملية تطوير الأمة الإسلامية ومثلت ضرورة النهوض بها أولوية من أولويات برنامج العمل العشري. وكانت الدورتان الأولى والثانية للمؤتمر الإسلامي الوزاري المعني بالمرأة اللتين عقدتا في اسطنبول والقاهرة في 2006 و2008 على التوالي، قد منحتا زخما لقضية النهوض بالمرأة المسلمة. وظلت الأمانة العامة تعكف على دراسة هذا الموضوع، واتخذت إجراءات عدة لتنفيذ قراراتهما.

9. وفقا للأولوية المعطاة للمرأة في العالم الإسلامي في برنامج العمل العشري ، تمكنا من وضع اللمسات الأخيرة على خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة في المؤتمر الوزاري الثاني الذي عقد في القاهرة في نوفمبر 2008. وتمثل هذه الخطة وثيقة تاريخية وإستراتيجية شاملة لتحسين وضع المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية في الدول الأعضاء.

10. وعقب اعتماد الخطة المذكورة ، شكل إنشاء منظمة متخصصة تحت مظلة منظمة التعاون الإسلامي لتنمية المرأة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي انجازا آخر في هذا المجال. وفي السياق نفسه، كان إنشاء إدارة لشؤون الأسرة في إطار الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي خطوة أخرى نحو النجاح في تنفيذ قراراتنا للنهوض بوضع المرأة في العالم الإسلامي.

11. وبما أنه بنهاية هذا العام ستنقضي السنة الخامسة على اعتماد برنامج العمل العشري، فإن منظمة التعاون الإسلامي بصدد إجراء استعراض لمنتصف المدة لبرنامج العمل العشري، وتشجعنا التطورات في مجال النهوض بالمرأة في العالم الإسلامي. ومع ذلك، لدينا شعور قوي أيضا بأن المهمة المقبلة

صعبة جداً وتتطلب التزاما وعملا مشتركا منسقاً من جانب الدول الأعضاء والأمانة العامة. وما زال أمامنا طريق طويل للوصول إلى أهدافنا.

12. ليس هناك شك في التزام الدول الأعضاء في المنظمة بتحسين وضع المرأة، وكفالة التساوي في الحقوق بالنسبة لها. ومع ذلك، من الصحيح أيضا أنه، بشكل أو بآخر، هناك بعض الثغرات التي يتعين سدها. فمن الواضح أنه من دون العزيمة القوية والإرادة السياسية للبلدان المعنية، فإن المناقشات والجهود البيروقراطية سوف تعجز عن إحداث تأثير فعلي.

13. أقدم هذا التقرير إلى الدورة الرابعة للمؤتمر الوزاري حول دور المرأة في تنمية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

أ) الموضوعات والنشاطات العامة الخاصة بالمرأة

1. أكدتْ الدورتان العاشرة والحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلاميّ وما تلاها من دورات المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية ومجلس وزراء الخارجية مجدداً دعوتها الموجهة إلى الدول الأعضاء والتي تحثها فيها على اتخاذ خطوات مناسبة لتنظيم أنشطةٍ بشأن المرأة على المستويين الوطني والدولي وفي مختلف المجالات بما يتفق مع طبيعة المرأة ووفقاً للضوابط الشريعة.

2. كما كلفتْ تلك المؤتمرات الأمانة العامة بالتنسيق مع حكومات الدول الأعضاء من أجل دعم العلاقات المباشرة والمستمرة بين الجمعيات النسائية المسلمة في الدول الإسلاميّة والتعاون مع المنظمات الدولية للمرأة المسلمة في الأقطار الإسلاميّة.

3. دَعتْ تلك المؤتمرات الأمانة العامة إلى بذل الجهود اللازمة مع الدول الأعضاء من أجل عقد مؤتمر وزاري حول المرأة كل سنتين يتولى دراسة سبل تعزيز دور المرأة في تنمية المجتمع الإسلاميّ وإتاحة مزيد من الفرص أمامها في جميع مجالات الحياة العامة.

4. وعهد إلي هذه المؤتمرات بإنشاء آلية داخل الأمانة العامة لرعاية قضايا المرأة والطفل والشباب والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، ومتابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير في هذا الشأن.

5. أكدت الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي الحاجة إلى تعزيز التشريعات الرامية إلى إعطاء المرأة في المجتمع الإسلامي دورا أكبر في الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، والسياسية، وحمايتها من جميع أشكال العنف والتمييز. ودعت القمة أيضا إلى

بذل جهود اكبر لتعليم المرأة والقضاء على الأمية في أوساط النساء. كما دعت إلى إنشاء قسم لشؤون الأسرة في إطار الجهود الرامية إلى إعادة هيكلة الأمانة العامة للمنظمة.

6. الاستماع قراءة صوتية للكلمات وتحقيقاً لرؤية برنامج العمل العشري للمنظمة، تم تعيين سيدات في مختلف إدارات الأمانة العامة للمنظمة.

7. عقدت الإيسيسكو العديد من ورشات العمل الإقليمية والوطنية والدورات التدريبية حول هذا الموضوع في مختلف الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

8. أنشأ مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلاميّة، بالتعاون مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، قاعدة بيانات إحصائية حول المرأة والشباب والطفولة والأسرة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لمد صانعي القرار بمعلومات دقيقة وآنية يسترشدون بها عند اتخاذ التدابير المناسبة من أجل تعزيز وحماية هذه الشرائح الهشة من المجتمع.

9. بدأت الغرفة الإسلامية برنامجا شاملا للتمكين الاقتصادي لسيدات الأعمال في الدول الأعضاء لتحقيق الإمكانات الاقتصادية لسيدات الأعمال في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

10. شاركت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في "مؤتمر المرأة الدولي متعدد التخصصات" الذي نظمته كلية الآداب والعلوم في جامعة دوكوز إيلول في أزمير بالجمهورية التركية في الفترة من 13 إلى 16 أكتوبر 2009. وكان هدف المؤتمر تقديم نبذة إلى الجمهور حول آخر التطورات على صعيد الدراسات المعنية بالمرأة في المجالات المختلفة (السياسة والعمل والعلوم والتقنية والقانون والثقافة والصحة والأدب والتاريخ والدين... الخ). كما هدف المؤتمر إلى تعزيز التواصل والتعاون بين الأكاديميين والمنظمات الحكومية وغير الحكومية وذلك تحت شعار "التغيير والتمكين".

11. وقد كانت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي فعالاً للغاية منذ البداية في تقديم المساعدات، والمأوى، والتعليم، والمنازل للعيش وغيرها إلى الأطفال والعائلات الذين كانوا ضحية تسونامي في اندونيسيا وكذلك الأطفال والنساء والعائلات في بعض الدول الأعضاء مثل فلسطين واليمن وباكستان وأفغانستان والصومال ومالي.

12. بدأت الأمانة العامة للمنظمة وحكومة الولايات المتحدة تنفيذ إطار التعاون بين منظمة التعاون الإسلامي وحكومة الولايات المتحدة الخاص بالاستجابة لحالات الطوارئ "لتقديم رعاية طبية عاجلة لكل أم وطفل في منظمة التعاون الإسلامي" الذي وقعه الطرفان في

2008/12/1 من خلال تجربته في بلدين عضوين في منظمة التعاون الإسلامي وهما مالي وبنغلاديش.

13. وسوف ينفذ المشروع بمشاركة من حكومتي البلدين اللذين وقع عليهما الاختبار، والتركيز على بناء القدرات لمساعدة الدوليتين العضوين في معالجة مشكل ارتفاع معدل وفيات الأم والطفل أثناء الولادة. وعلى أساس نجاح هذين البلدين سوف يتم توسيع نطاق المشروع على الدول الأعضاء الأخرى.

14. شارك وفد منظمة التعاون الإسلامي في المنتدى الخامس لسيدات الأعمال في البلدان الإسلامية الذي عقد في القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، في الفترة من 22 إلى 24 /2010/4. وتهدف هذه المنتديات التجارية إلى التقريب بين سيدات الأعمال في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك. وكان من أبرز ما جاء في الاجتماع الاقتراح بضرورة قيام الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، وغيره من المؤسسات المالية المناسبة، بوضع آلية مناسبة لتقديم التسهيلات والقروض الميسرة لسيدات الأعمال على الصعيد المحلي. وإلى جانب المنتدى، نظم معرض عرضت فيه سيدات أعمال من عدة دول أعضاء عددا من المنتجات مثل المنسوجات والملابس الجاهزة ومستحضرات التجميل والمجوهرات وغيرها.

15. شارك ممثل الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في المؤتمر الدولي للمرأة الذي عقد يومي 05 و06 /11/ 2010 في اسطنبول، الجمهورية التركية.

16. وجهت رسائل في مناسبات مختلفة للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة تدعو إلى مزيد من العمل وتضافر الجهود على أساس المسؤوليات المشتركة لمكافحة هذه الظاهرة البغيضة.

17. واصلت إصدار بيانات صحفية ورسائل في يوم المرأة ويوم الأمم المتحدة لحقوق المرأة والسلام الدولي، أكدت فيها الحاجة إلى تعزيز المرأة وتمكينها وحماية حقوقها وضمان تمتعها الكامل بهذه الحقوق.

18. وفي بياني للاحتفال باليوم الدولي للأسرة، سلطت الضوء على أهمية الأمومة باعتبارها حجر الزاوية في وحدة الأسرة بما يتفق مع التقاليد والقيم الأسرية الراسخة والمحببة في الإسلام. ودعوت المجتمع الدولي إلى السعي إلى تحسين نصيب فتيات اليوم اللائي سوف يشكلن أمهات المستقبل.

19. بناء على دعوة حكومة الجمهورية التركية والاتحاد البرلماني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، حضرت الاجتماع الدولي حول "التغير في المجتمعات المسلمة ودور المرأة" في اسطنبول في الفترة من 22 وحتى 24 من ديسمبر 2011 الذي ناقش الشواغل والتحديات التي تواجه المرأة في مواقف التغير في المجتمعات المسلمة.

20. عقدت الندوة الدولية حول السيدات الجليلات في الديانات السماوية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية باعتبارها رئيسة المؤتمر الوزاري الثالث حول دور المرأة في التنمية في الدول الأعضاء في المنظمة، بالتنسيق مع الأمانة العامة للمنظمة يومي 1 و2 من فبراير 2012 في طهران حيث تبنى الاجتماع إعلانًا ختاميًا.

21. أرسلت وفدًا رفيع المستوى للمشاركة الفاعلة وإلقاء كلمة بالنيابة عني ضمن فعاليات الاجتماع الوزاري الثالث لحركة عدم الانحياز حول تقدم المرأة في الدوحة، قطر في الفترة من 12 وحتى 14 من فبراير 2012.

22. تجري حاليًا مشاورات مع بعض الدول الأعضاء لعقد فعاليات ومؤتمرات حول القضايا ذات الصلة بالمرأة.

23. وبالإضافة إلى ذلك، شارك بنشاط في هذا المجال بعض الهيئات ذات الصلة التابعة للمنظمة مثل الأيسسكو، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، ومركز سيسريك.

ب) المؤتمر الوزاري الأول حول دور المرأة في تنمية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

1. بذلت منظمة التعاون الإسلامي، ضمن نشاطاتها كذلك، جهودا من أجل تعزيز قدرات المرأة ودورها في الدول الأعضاء وفقا لمبادئ المساواة والعدالة. وفي هذا السياق، ووفقا لتوصية 32/3-ج (ب) حول "المرأة المسلمة ودورها في تنمية المجتمع الإسلامي" التي اعتمدت خلال المؤتمر الإسلامي الثاني والثلاثين لوزراء الخارجية الذي عقد في صنعاء ، تقرر تنظيم مؤتمر على المستوى الوزاري من أجل "إتاحة المزيد من الفرص للمرأة في كل مناحي الحياة الاجتماعية وصياغة خطة عمل لتعزيز دور المرأة في تنمية المجتمعات المسلمة".

2. عرض وزير الشؤون الخارجية للجمهورية التركية في مؤتمر وزراء الخارجية الذي عُقد في جدة يومي 5 و2005/12/6 للتحضير للدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي، استضافة هذا المؤتمر في تركيا وتم اتخاذ قرار في هذا الشأن.

3. استضافت تركيا أول مؤتمر وزاري حول "دور المرأة في تنمية الدول الأعضاء للمنظمة" يومي 20 و21 نوفمبر 2006 الذي أتاح فرصة ممتازة للتنسيق بين الدول الأعضاء من

أجل إيجاد الطرق والسبل الكفيلة بصياغة الاستراتيجيات والمعايير والبرامج والأهداف من أجل النهوض بالمرأة. وقد شاركت شخصياً في أعمال هذا المؤتمر الذي تناول المواضيع التالية:

أ) السياسات والاستراتيجيات الوطنية لزيادة نسبة النساء العاملات والقضاء على الفقر في أوساط النساء، وتشمل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتوفير الرعاية الصحية وغيرها.

ب) مشاركة المرأة في عملية صنع القرار على كافة المستويات ومن خلال تأمين حضورها في العملية السياسية والقضاء على الفقر في أوساط النساء والاستفادة المتكافئة من التعليم بجميع أنواعه.

ج) بناء مستقبل أفضل للمرأة من خلال التعليم والقضاء على انعدام المساواة بين الجنسين.

د) القضاء على العنف ضد المرأة بجميع أشكاله من خلال تدابير مختلفة من ضمنها التعليم والتشريع والقيام بأنشطة توعوية تعالج من ضمن أمور أخرى الوقاية والحماية والمقاضاة.

4. **وأوصى المؤتمر بما يلي:**

هـ) تشكيل فريق من الخبراء الحكوميين في إطار منظمة التعاون الإسلامي بهدف إعداد الاستراتيجيات والأهداف فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة.

و) عقد المؤتمر الوزاري بشأن المرأة مرة كل سنتين.

ز) تنظيم ندوات في إطار منظمة التعاون الإسلامي لمناقشة قضايا محددة تخص المرأة.

ج) **اجتماع الخبراء المعني بمشاركة المرأة في صنع القرار**

1. عقدت وزارة شؤون المرأة والأسرة وتنمية المجتمع في ماليزيا اجتماع فريق خبراء منظمة التعاون الإسلامي الاجتماع المعني بمشاركة المرأة في صنع القرار في كوالالمبور يومي 21-22 /1/ 2008. شارك فيه وفد من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي. وركز الاجتماع على القضايا والتحديات التي تتعلق بمشاركة المرأة في صنع القرار في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. كما ناقش الدور القيادي للمرأة في السياسة والحكم، والأوساط الأكاديمية والقطاع العام وقطاع المؤسسات, وناقش قضايا المرأة في حالات الحرب والصراع.

د) **صياغة خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي من أجل النهوض بالمرأة**

1. عملا بالقرار الذي اتخذه المؤتمر الإسلامي الوزاري الأول حول دور المرأة في التنمية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي عُقد في اسطنبول، عُقِد اجتماعان على مستوى الخبراء وكبار الموظفين لوضع خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة وذلك يومي 6 و7 أبريل 2008 وفي الفترة من 12 إلى 14 أكتوبر 2008 بمقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، رفعا تقريرهما إلى المؤتمر الإسلاميّ الوزاري الثاني حول دور المرأة في تنمية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

2. وتضمنت خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة الأهداف الأربعة التالية:

ح) القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة وتوفير الموارد اللازمة والدعم كمقومات أساسية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على كل المستويات وفي جميع القطاعات.

ط) رفع مشاركة المرأة في وضع آليات صناعة القرار من الصعيد المحلي إلى الصعيد الوطني

ي) توفير الفرص المتكافئة للمرأة من خلال الحصول على تعليم جيد ورعاية صحية جيدة ومن خلال المشاركة الموسعة.

ك) القضاء على جميع أشكال التمييز بما في ذلك محاربة العنف ضد المرأة.

هـ) المؤتمر الوزاري الثاني حول دور المرأة في تنمية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

1. قدمت حكومة جمهورية مصر العربية عرضا كريما إلى الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي في دكار، بعقد المؤتمر الإسلاميّ الوزاري الثاني حول دور المرأة في تنمية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ولقي العرض الترحيب بالإجماع.

2. عقد المؤتمر الوزاري الثاني حول دور المرأة في تنمية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في القاهرة يومي 24 و25 نوفمبر 2008. وقد شكل المؤتمر حدثا بارزا باعتماده خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة والمعروفة كذلك بـ "خطة عمل القاهرة من أجل المرأة".

3. أجرى المؤتمر مداولات مكثفة حول القضايا والتحديات التي تواجهها المرأة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ولاسيما ما يتعلق منها بتوفير الفرص وتعزيز استفادتها من فرص العمل والتشغيل المستدام والأمن الاجتماعي اللائق والقضاء على عدم المساواة بين الجنسين في التعليم وعلى التمييز بجميع أشكاله والعنف ضد المرأة والفتاة والطفل وتعزيز مشاركة المرأة داخل هيئات صنع القرار باعتماد أساليب منها ضمان تكافؤ فرص المشاركة في العملية السياسية وصنع القرار. وشدد المؤتمر على ضرورة سن التشريعات المناسبة وتنفيذها من خلال وضع مؤشرات للتقييم والتتبع. كما دعا إلى مواصلة التقدم المحرز بخصوص النهوض بالمرأة في الدول الأعضاء.

و) المؤتمر الوزاري الثالث حول دور المرأة في تنمية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

1. عُقد المؤتمر الوزاري الثالث حول دور المرأة في تنمية الدول الأعضاء في المنظمة من 19 إلى 21 ديسمبر 2010 في طهران، الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وتمثلت أهمية الاجتماع في اعتماد آلية لتنفيذ برنامج عمل المنظمة من أجل النهوض بالمرأة. وكلف الاجتماع إدارة شؤون الأسرة بتنفيذ البرنامج وغيره من القرارات التي تهم المرأة، وذلك بالتنسيق مع الدول الأعضاء.

2. وكانت الدورة الثالثة من المؤتمر الوزاري المذكور أيضاً علامة فارقة إذ اعتُمد فيها إعلان طهران الذي طرح مواضيع جديدة ومبتكرة وجعل القضايا المتصلة بتمكين المرأة في صميم عمل المنظمة. كما استكشف هذا المؤتمر سبلاً جديدة لبلوغ الأهداف التي تنشد الدول الأعضاء بلوغها في هذا الصدد.

3. وإنني أعتقد جازماً أن رؤية المنظمة ورسالتها الواردتين في الوثائق السالفة الذكر الصادرة عن المؤتمر الوزاري الثالث المعني بدور المرأة في تنمية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يمكن تحقيقهما من خلال إجراء المزيد من المشاورات على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف وتبادل الآراء والخبرات والممارسات الجيدة ومن خلال عقد المؤتمرات والندوات وحلقات العمل.

4. تدارس المؤتمر على نحو مستفيض مختلف القضايا المرتبطة بوضع المرأة في الدول الأعضاء، بما في ذلك ضرورة إحراز المزيد من التقدم في مجالي التشريع والتنفيذ، مشدداً على مبدأ ترابط الأخلاق والعدل مع عملية تنمية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وعلى ضرورة تعزيز الركائز الأسرية واتخاذ ما يلزم من تدابير للنهوض بتعليم المرأة وتدريبيها واستفادتها من العلوم والتكنولوجيا، وإدانة أية عقوبات اقتصادية غير مبررة وذات دوافع سياسية، والتي من شأنها الإضرار برفاهية الأسر وبأمنها الاقتصادي. كما أوصى المؤتمر بأن تعمل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي سوية من أجل وضع خارطة طريق للمساعدة في إطلاق حركة عالمية لإحياء حقوق الإنسان، وخاصة ما يتعلق منها بحقوق المرأة. وأوصى كذلك باستكمال المؤشرات الحالية حول التنمية، وذلك من أجل مراعاة الخصوصيات الإسلامية والتنوع الثقافي لغرض تعزيز، من جملة أمور أخرى، وضع المرأة في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية.

ز) إنشاء إدارة شؤون الأسرة:

1. سجلت مختلف دورات مجلس وزراء الخارجية ومؤتمرات القمة الإسلامية علمها بالآلية المقترحة للعناية بشؤون الأسرة التي قدمتها دولة قطر وأخذت في الاعتبار تعاليم ديننا السمحة التي تعطي أولوية خاصة إلى الأسرة باعتبارها أساس المجتمع المسلم وبنيته الأخلاقية والدينية. واعتمدت الدورة السادسة والثلاثون لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في دمشق، الجمهورية العربية السورية في الفترة من 23 إلى 25 مايو 2009 القرار رقم 36/8 – ت بشأن إنشاء إدارة لشؤون الأسرة.

2. وظلت الأمانة العامة تتابع مسألة إنشاء إدارة مسؤولة عن شؤون الأسرة في إطار إعادة هيكلة الأمانة العامة. وفي هذا الصدد ، استفادت منظمة التعاون الإسلامي من تجارب منظمات دولية أخرى.

3. وقد تم مؤخرا إنشاء الإدارة بعد التحول إلى المبنى الجديد في إطار إعادة هيكلة الأمانة العامة. وسجلت الدورة السابعة والثلاثون لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في دوشنبيه،

طاجيكستان، والدورة التاسعة للجنة الدائمة للشؤون الإعلامية والثقافية (كومياك) مع التقدير، إنشاء إدارة شؤون الأسرة.

4. وقد كان إنشاء إدارة جديدة لشؤون الأسرة حدثا هاما لمنظمة التعاون الإسلامي، وأشاد بها جميع الدول الأعضاء باعتبارها إنجازا ملموسا لبرنامج العمل العشري. وستُخصص هذه الإدارة الجديدة لزيادة تعزيز مؤسسة الأسرة الأساسية بالقيم الإسلامية النبيلة والسامية. وستحتاج الإدارة إلى توسيعها بالدعم المادي والمالي لتحقيق أهدافها.

ح) إنشاء جهاز متخصص جديد لتنمية المرأة:

1. انعقد اجتماع فريق الخبراء القانونيين لمنظمة التعاون الإسلامي لدراسة النظام الأساسي لمنظمة تنمية المرأة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي في جده في الفترة من 12 إلى 14 أكتوبر 2009. وبموجب القرار رقم 36/4- ث، ناقش الاجتماع على مدار ثلاثة أيام النظام الأساسي للمنظمة المزمع إنشائها في القاهرة بغية ضمان تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة. وأُعتمد النظام الأساسي في اجتماع مجلس وزراء الخارجية في دورته السابعة والثلاثين المنعقد بتاريخ 29 – 31 مارس 2010، في دوشنبيه، عاصمة جمهورية طاجيكستان.

2. وقد وقع بعض الدول الأعضاء علي النظام الأساسي لمنظمة تنمية المرأة خلال الدورة 38 لمجلس وزراء الخارجية الذي عقد من 28 إلى 30 يونيو، 2011 في أستانا، كازاخستان.

3. حتى الآن، صادقت جمهورية الغابون فقط على النظام الأساسي في حين وقعت الدول الأعضاء التالية عليه:

1 – جمهورية مصر العربية　　2 – جمهورية مالي

3 – الإمارات العربية المتحدة　　4 – جمهورية جيبوتي

5 – اتحاد جزر القمر　　6 – جمهورية بنين

7 – الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

4. تواصل الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي تشجيع ومطالبة الدول الأعضاء للانضمام إلى هذه المنظمة المتخصصة التي أنشئت حديثا من خلال التوقيع والتصديق على نظامه الأساسي بحيث تكون قادرة على الاضطلاع بمهامها.